

قانون التخصيص

الفصل الأول: التعاريف

(المادة 1)

: في تبيد أحكام ها القانون، يكن لكام الكلمات والعبارات الآتية المعنى المضح قيك منها ما ليقته سياق الذ خلاف ذل :

الزيب : وزير الاقتصاد الني

الوزارة : وزارة الاقتصاد الني

الزيب المخذ : ك وزير في ناق وزارته أو رئي وحة حكمية أو هيئة عامة أو مسسة عامة

اتفاقيات المشوع : الاتفاقيات و عقد التاخي التي تبمها الحكمة أو الشكات أو الهيئات أو المسسات الحكمية بشأن المشوع

شكة المشوع : الشكة التي تتعاق معها الحكمة أو الهيئات أو المسسات أو الشكات الحكمية بشأن المشوع وفقا للشوط المنصص عليها في الاتفاقيات أو العقد أو التاخي التي تصر بشأن المشوع، وكل الشكة الحكمية التي تنشأ لإعاده هيكله المف تمهيا لتخصيصه

التخصيب : نق ملكية أو إدارة أو تأجيد الماف أو المنشآت الحكمية للقاع الخاص وفقا لأحكام ها القانون

المشوع : المشوع الي يقر مج الزراء تخصصيه

صنوق التقاء: صنوق التقاء الي يخضع له الم حس الجهة التي يعم بها

الفصل الثاني: أهداف وأسالي التخصيب

(المادة 2)

:يشك التخصيب جء م برنامج الحكمة لتحقي الأهداف التالية :

أ- تتيع مصادر الذ القومي و تسيع القاعة الإنتاجية للبلاد

ب- إفساح المجال للقاع الخاص للمساهمة في تي الاقتصاد الني

ج- تحيقي السق والمنافسة

د- زيادة كفاءة تشغي المارد

هـ- تخفي العء المالي والإداري على المازنة العامة مما يمك الحكمة م القيام بالاستثمارات الإستراتيجية الملبه في مجالات

الخدمات الأساسية التي لا يستيع القاع الخاص القيام بها

و- تنمية و تيسق رأس المال

ز- زيادة فص تشغي الماني في القاع الخاص

ح- تشجيع الاستثمارات الأجنبية و جب الخبات الفنية و الإدارية و التكنلجيا الحيثة

(المادة 3)

: يت إعادة هيكله الحات و الهيئات و المسسات و الشكات الحكمية الماد تخصصيه قب البدء في عمليات التخصيب الكلية أو :

الجنئية متى كان ذل ضروريا، و يت التخصيب وفقا للأسالي التالية

أ-

منح القاع الخاص د الإنشاء والملكية والإدارة أو د الامتياز أو تخي الإنشاء أو الإدارة أو التأجي لمشوعات التخصي

ب-

بيع الحص والأسه المملكة للحكمة في الهيئات والمسسات و الشكات التجارية

ج-

إبام عقد المشاركة في رأس المال و الإدارة أو أحهما

د-

أية أسالي أحي تاها اللجنة الزارية

ويجز استخدام أكث م أسلب م الأسالي المكره في الحالات التي تتل ذل

الفصل الثالث: الجهات المختصة بتنفيذ برامج التخصي

أولاً : اللجنة الزارية

(المادة 4)

تنشأ لجنة وزارية للتخصي، يت تشكيلها بقار م مجل الزراء

(المادة 5)

- تتلى اللجنة الزارية القيام بما يلي :
- تحيد القاعات والمشوعات الماد تخصيصها ورفعها لمجل الزراء لاتخاذ القار المناسب بشأنها
 - مناقشة دراسات وبرامج مشوعات التخصي المقمة م الزارة فيما يتعل بالناحي المالية والإدارية والقانونية لهه المشوعات وذل تمهيا لتخصيصها ورفع التصيات بشأنها لمجل الزراء
 - وضع ضاب واضحة لعملية التخصي في إار ها القانن وذل م حي الآليات والسياسات الماد تبيقها لتنفيذ عملية تخصي المشوع وتحيد البرنامج المني لل
 - إصدار القارات المنتبة بألية العم المناسبة والتنفيذ المناسب للتخصي في إار البرنامج المعتمه م مجل الزراء
 - متابعة الإجراءات المعتمه م مجل الزراء لتنفيذ برامج التخصي في القاعات المختلفة واقتاح الحل المناسبة لأي عقبات تاجه ذل
 - ماجعة الأس والمبادئ المعتمه لعمليات التخصي بصفة مستمه واقتاح تحيئها وتيها بما يتناس والاحتياجات المحلية، وماكبة الترات النعية في مجال التخصي على المستوى الولي
 - مناقشة مقترحات الأمانة الفنية للتخصي المتعلقة بالعامل في المشاريع التي يت تخصيصها بما في ذل خ التأهي والتريد واتخاذ القارات اللازمة في ها الشأن
 - اقتاح كيفية التصف في حصيلة بيع الأصل الحكمية في المشاريع التي يت تخصيصها
 - أية مضعات تتعل بالتخصي تحال إليها م مجل الزراء

(المادة 6)

تفع اللجنة الزارية تصياتها بشأن إستراتيجية التخصيد ووسائ وإجراءات تنفيذها وكيفية التصف في حصيلة البيع إلى مجز .
الزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها

ثانيا : الأمانة الفنية للجنة الزارية للتخصيد

(المادة 7)

:
تتلى الميية العامة لشون القاع الخاص بالزارة اختصاصات الأمانة الفنية للجنة الزارية للتخصيد

(المادة 8)

- :
-تخذ الأمانة الفنية المشار إليها في المادة السابقة بالآتي
أ- إجراء الراسات وتقيد المقترحات واليامج المتعلقة بالتخصيد
ب- دراسة المقترحات الاردة إليها م قذ الزارات والحات الحكمية الأذى بشأن أسالي ووسائ التخصيد وإعادة الهيكلة وتقيد المقترحات والتصيات بصددها للجنة الزارية للتخصيد
ج- تقيد مقترحات اللجان الفنية أو فق العم المكلفة إلى اللجنة الزارية للتخصيد
د- اقتراح الإجراءات التتيمية
هـ- التتسيد مع وزارة المالية في ك ما يتعط ببيع حص الحكمة في الشكات
و- إعاد المقترحات الخاصة بإجراءات تنفيذ الأسد والضاب المتعلقة بالعمالة في القاعات والمشوعات التي يتد تخصيصها والمنصص عليها في ها القانن
ز- إعاد الثاء الخاصة بالعاءات والعوض وإجراءات المناقصة وكيفية الإعلان وذذ بالتتسيد مع مجز المناقصات
ح- التأك م سلامة إتباع أسالي العلنية والشفافية والحياد عذ تنفيذ الماد المختلفة لعمليات التخصيد والمساهمة في الإعلان ع اليامج عب التخصيد والإعاد لتتيد النوات وورش العم الخاصة بعملية التخصيد وذذ م خلال وسائ الإعلام المختلفة
ط- مشاركة الجهات المعنية في التفاوض بشأن عمليات التخصيد
ي- متابعة عمليات التخصيد وإعاد تقارير دورية ع تنفيذ مشوعات التخصيد
ك- اقتراح المعايير والضاب اللازمة وإعاد تقارير دورية ع تنفيذ مشوعات التخصيد
ل- القيام بأية أعمال أذى تكل بها م اللجنة الزارية للتخصيد

وعلى الأمانة الفنية رفع تصياتها ومقترحاتها للجنة الزارية للتخصيد لاعتمادها

(المادة 9)

- على جميع الزارات والحات الحكمية، والمسسات والهيئات العامة، والشكات، والأفاد، الائتام بتنفيذ ما تلته الزارة أو الأمانة :
:الفنية م معلقات وبيانات ودراسات، وعلى وجه الخصاص ما يلي
أ- تقيد التسهيلات اللازمة للخباء والمستشاري الي تكلفه الزارة بإنجاز الأعمال الملبية
ب- الائتام بقاء وذ العم وف الإرشادات الصادرة م الزارة
ج- الائتام بتنفيذ المعلقات اللازمة التي تلته الزارة ع الشكات التي تد تخصيصها

(المادة 10)

يجز للوزارة تعيين استشاريي أو خبراء في مختل التخصصات وتشكيل اللجان المختلفة وذلك لإنجاز المهام المنة بها فيما يتعل : بعملية التخصي

الفصل الابع: القاء التيمية

(المادة 11)

يجز إنشاء أكثم شركة لنفي الخمة التي يتخصيها وذلك للحيلة دون الاحتكار بقر الإمكان وبما يتناسد مع بيعة المشوع :

(المادة 12)

يتح المشوع وفقا لقانن ونام المناقصات الحكمية الصادر بالمسم السلاني رة 84/86 وتعلياته، ويجز لمجل المناقصات : المافقة على ح المشوع وفقا لقاء وإعاءات أذى تكن ملائمة للمشوع مع ماعة مباء العلنية والشفافية والضح في إعاءات الح.

(المادة 13)

أ- تأخذ شركة المشوع شك شركة المساهمة العامة، و يجز بع مافقة مجل الزراء أن تأخذ شك شركة المساهمة المقفلة أو محودة : المسولية إذا اقتضد بيعة المشوع ذلك.
ب- يجز أن تصد نسبة المساهمة الأجنبية في شركة المشوع الى نسبة 100% م رأسمالها ولا يقيد المسد الابد بنسبة معينة م المساهمة في شركة المشوع.
ج- في حالة الاكنتاب بأقم الأسه الموحة، تعتب شركة المشوع ق تحل إلى شركة مساهمة عامة، و تقر الزارة بالتنسي مع وزارة التجارة والصناعة و الهيئة العامة لسق المال كيفية تغية الأسه المتبقية

(المادة 14)

مع ماعة أحكام ها القانن يجز إنشاء هيئات تنيمية مستقلة تعم على نتي العلاقة بي الحكمة والمستثم والمستهل ويكن إنشاء : هذه الهيئات وتحدي مهامها وإعاءات عملها وفقا للقانن، على أن يتدمج هذه الهيئات فيما بع في هيئة تنيمية واحدة تضد جميع القاعات وذلك على ضء التجربة العملية

(المادة 15)

:تتمتع شركة المشوع بالمايا و الحاف التالية :

- أ- تعامل الناحية الضريبية معاملة الشركات المملكة بالكامل للعمانيين
ب- تتمتع بات الحقوق المتعلقة بالأراضي الممنحة للشركات المملكة بالكامل للعمانيين
ج- تتمتع بأية مايا أو تسهيلات تد عليها القانيد الأخرى

(المادة 16)

. تتفق جميع حقوق والتامات المنشأة التي يتد تخصيصها إلى شركة المشوع وذل وفقاً للاتفاقيات التي تبتم معها :

(المادة 17)

.يفض الزيد المخد بالمشوع في تقيع اتفاقيات المشوع ذات الصلة :

(المادة 18)

يد على ك م يشغ منصباً في الحكمة أو يتلى عملاً بها أن يفشى أية معلقات سية تتعل بمشوعات التخصيد :

الفص الخامس: تسمية أوضاع العامليد بمشوعات التخصيد

(المادة 19)

تب الأسد والضاب اللاردة في ها الفص على العامليد العمانيد الي يخضعن لقانيد وأنمة الحكمة ، والي تأثروا م إجازات التخصيد أو إجازات إعادة الهيكلة

(المادة 20)

تقم الجهات المختصة بتقيع البيانات الخاصة بعد العامليد بالمف الي سيتد تخصيصه وبيان مسولياتها وخباتها وعد سنات خمتها :
والمايا الممنحة لها

(المادة 21)

يجد على الشركات المتقدمة لمشوعات التخصيد بع اللاعها على البيانات المنفة ع العامليد أن تحد في عوضها العامليد الي سيتد :
استيعابها بع التخصيد وعده والذ التي سيشغلنها

(المادة 22)

تلتم شركة المشوع بنق العامليد المشار إليها في المادة (21) م ها القانن إليها وإبام عق عم مع ك منه يضح به اختصاصات :

وصلاحيات اليقة ومايا وحقق شاغلها، ويد أن لا تق الأجر والمايا المالية الأخرى بالنسبة للعاملين المنقلين إلى الشكة عما كانا يحصلن عليها عند نقله للشكة

(المادة 23)

تلتزم شكة المشوع بعم الاستغناء ع العاملين المنقلين إليها لمة خم سنوات م تاريخ نقله ، بشط التام هلاء العاملين بذ وضاب العم في : الشكة.

(المادة 24)

يستمر المفن العمانين المنقلن إلى شكة المشوع في ساد الاشتاكات وفقا لنام التقاء الي يخضعن له ، كما تقم هه الشكات بساد : المساهمات بلا م الحكمة وفقا للناس المتبع في صنوق التقاء وعند انتهاء خدمته بشكة المشوع لأي سبب يعاملن معاملة الم في الحكمة في شأن احتساب مستحقات ما بع الخمة مع ماعة أحكام المادة (25) م ها القانون

(المادة 25)

لا يجرز أن ييد الفق ييد أجد العام في نهاية السناات الخم الأخرية م خدمته وأجه في بايتها على 40% فإذا زاد الفق على هه : النسبة فلا تذ اليادة في الأجد الي يتخذ أساسا لاحتساب مستحقاته التقاعية

(المادة 26)

يذ تسمية أوضاع العاملين الي لا يذ استيعابه في شكة المشوع على النذ التالي :
أ- نق الاغبي منه إلى الحات الحكمية وفقا لحاجة العم فيها على أن يذ إعادة تأهيله وتريبه على المهارات الجية التي تنف مع متلبات العم في هه الحات
ب- باقي العاملين الي لا يذ استيعابه في شكة المشوع أو نقله إلى الحات الحكمية يذ تسمية أوضاعه وفقا لما يلي
1- المفن الي أكمل في الخمة عش سناات فأكد يذ إحالته إلى التقاء وتسى حقه بافتاض بلغه سد التقاء وذل حس نام التقاء الي كان يخضع له المف الي ذ تخصيصه، مع منح ك منه مكافأة باقع رات أساسي شهي حس أذ رات تقاضاه وذل ع ك سنة م سناات الخمة بد أقصى 12 راتبا أساسيا وبد أدنى خمسة آلاف ريال عماني. ويجز للمف الي تق المة المتبقية لإكمال عش سناات في الخمة سنة أشه فأق شاء المة المتبقية لغض استحقاق وحساب المعاش وذل م خلال ساد الاشتاكات المستحقة ع ذ المة لسنوق التقاء

2-

المفن الي لا يستحقن معاشاً تقاعياً وفقاً لأحكام البذ (ب/1) يذ منح ك منه مكافأة باقع أربعة روات أساسية شهية م آذ رات تقاضاه ع ك سنة م سناات الخمة. مضافا إليه اليلات الثابطة على أن تخصد م هه المكافأة قيمة مكافأة نهاية الخمة المستحقة له وفقاً لناس التقاء الي يبقه المف الي يعم به. وإذا كان مة الخمة أق م سنة فتعتب سنة كاملة

(المادة 27)

-نتحم وزارة المالية المبالغ التالية:

أ- المكافآت التي يتصفها وفقا لأحكام ها القانون

ب- المعاشات المستحقة للمفيد المنصوص عليه في البند (1/ب) م المادة (26) م ها القانون والاشتراكات المقررة لصندوق التقاء حتى بلغ سد التقاء, ومصاريد الجنازة والعاء عند وفاة المتقاء قب بلغ هه السد وفقا لأحكام نام التقاء الي كان يخضع له, ويتلى صندوق التقاء صف المعاشات المستحقة بعد ذل



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations



全球法律法规
Global Laws & Regulations